## الواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي

أدّت حرب العام ١٩٤٨، وما نجم عنها من تشريد لمئات الألوف من ابناء الشعب العربي الفلسطيني، الى انقلاب سكاني في فلسطين لصالح المستوطنين اليهود. ولعلّ نظرة فاحصة الى تطوّر السكان في فلسطين تؤكد انه لم يكن بمقدور المستوطنين اليهود ان يصبحوا أكثرية سكانية في فلسطين بدون اللجوء الى الارهاب المنظّم، الموجّه ضد الفلسطينيين، بهدف اجلائهم عن فلسطين(٣٠).

عند نهاية حرب العام ١٩٤٨، بقيت، في الجزء المحتل من فلسطين، أقليّة عربية، كان أغلبها من القرويين؛ وحتى سكان المدن منهم كانوا في وضع اقتصادي واجتماعي منخفض.

والاقلية العربية في اسرائيل ليست ككل الاقليات. فالعرب كانوا في فلسطين، قبل حرب العام ١٩٤٨، يشكّلون أغلبية، وخاصة في الجزء الذي احتلته الآلة العسكرية الصهيونية، في حين كان اليهود أقلية. ومثل هذا الوضع، اذاً، لا يوازي وضع أي دولة أخرى في العالم. كما ان العرب، في دينهم ولغتهم ولباسهم وثقافتهم، يشكّلون جزءاً من الأمة العربية، في حين انهم، من ناحية أخرى، يعتبرون، من حيث الجنسية، «اسرائيليين». وكانت تفصل بينهم وبين اخوانهم على الجانب الآخر حدود الاحتلال مع حدود دول عربية مجاورة موجودة في حالة حرب معها.

اذن، هناك نقاط اساسية لا يمكن اجراء موازاة فيها بين الاقلية العربية في اسرائيل وبين الاقليات الاخرى في دول أخرى في العالم. وبسبب هذه النقاط، فان العلاقات بين الاغلبية اليهودية في اسرائيل وبين الاقليات العربية هي علاقات ذات طابع خاص، حيث أُخضعت الاقلية العربية للحكم العسكري لمدة ١٨ عاماً؛ كما واجهت مشاكل اجتماعية واقتصادية خطرة، أثّرت، بشكل كبير، في تبلور الاقلية العربية في اسرائيل تجاه سلطة الاحتلال بشكل خاص، وتجاه المجتمع اليهودي المحلي بشكل عام.

فمنذ اليوم الاول للاحتلال، بدأت السلطات بفرض حكم عسكري صارم على العرب كافة في اسرائيل دون استثناء، واضطر العربي الى التزوّد بتصريح حركة مزدوج (للخروج من القرية، أو من عدة قرى في المنطقة القريبة منه، وللدخول الى منطقة أخرى). وشكّل هذا الامر عبئاً كبيراً على السكان العرب، وأدّى الى توتّر ليس في العلاقات مع اليهود أو مع السلطة فحسب، وانما، أيضاً، في حياتهم اليومية، حيث كان حظر التجول يفرض، في بعض الاحيان، منذ غروب الشمس. وقامت الادارة العسكرية بمنع العرب من الحصول على تصاريح الخروج للعمل. وهذا الامر كان يدفعهم الى التمسّك بكل قطعة أرض صغيرة، من اجل زرعها. ومنعت السلطات الاسرائيلية العربي من العمل في الاراضي الحدودية.

وعمدت السلطات الاسرائيلية الى مصادرة الاراضي بناء على «قانون الاراضي البور» في العام ١٩٤٨. وتمّ، في العام ١٩٥٠، سنّ «قانون املاك الغائبين». وقد تمّ تطبيق هذا القانون، أيضاً، على «الغائبين ـ الحاضرين». وفي العام ١٩٥٣، سُنّ قانون آخر هو «قانون امتلاك العقارات» التي لم تكن تحت تصرّف اصحابها في يوم الاول من نيسان (ابريل) ١٩٥٢، وعلى الاخص في منطقة المثلّث المتواجدة في المنطقة الحدودية الفاصلة بين الجيشين، الاردني والاسرائيلي، حيث اعتبرتها اسرائيل اراضي ذات ملكية اسرائيلية؛ وبالتالي، لم تعد ملكاً لاصحابها الموجودين داخل «الخط الاخضر»، واعتبرت أراضي لم تكن تحت تصرّف اصحابها بسبب قيود الادارة العسكرية الاسرائيلية، وصودر قسم منها وفق قانون امتلاك الاراضي(٣١). وقد أدّى هذا الوضع الى افقار السكان العرب، ومعظمهم من القرويين، ممّا حوّل قسماً كبيراً منهم الى عمّال زراعيين، بعد رفع الاحكام العسكرية عنهم في